الإفصاح الإلكتروني أداة لتحقيق أحد مبادئ حوكمة المنظمات في ظل إدارة المعرفة

د.بوطورة فضيلة د.نوفل سمايلي ط/د.بوطورة فاطمة الزهراء
جامعة تبسة جامعة تبسة جامعة سطيف

الملخص:

يتضح من خلال هذه الورقة البحثية مدى مساهمة الحوكمة في تفعيل عملية الإفصاح في المنظمات، فبظهور إدارة المعرفة وضعت المعرفة بمختلف فروعها في قلب احتياجات المنظمة، ومع الوقت ظهرت تصورات جديدة عن كيفية تحسين أداء المنظمات، فهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح الإلكتروني كأحد الركائز الأساسية للحوكمة في منظمات الأعمال، وأوضحت أن الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ ركائز الاقتصاد الحديث، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة تبني منظمات الأعمال للإفصاح الالكتروني لضمان دقة ومصداقية القوائم المالية وتسهيل عرض النتائج والبيانات المالية لمختلف الأطراف ذات المصلحة مما يساعد في بناء بنية مؤسساتية سليمة وأجهزة رقابية قوية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المالي والمحاسبي، الإفصاح الإلكتروني إدارة المعرفة، الحوكمة.

Abstract:

This Paper shows the contribution of Governance to activating the process of disclosure in Organizations. With the emergence of knowledge management, knowledge of its various branches has been placed at the heart of the Organization's needs. Over time, new perceptions emerged about how to improve the performance of Organizations, This Study aims to highlight the importance of electronic disclosure as one of the basic pillars of Governance in Business Organizations. She pointed out that disclosure and transparency are among the most important principles of the foundations of the modern economy, Finally, the Study recommended that Business Organizations should adopt electronic disclosure to ensure the accuracy and credibility of the financial statements and facilitate the presentation of results and financial statements to various stakeholders, which helps in building a sound institutional structure and strong regulatory bodies.

Keywords : Financial and Accounting Disclosure, E-Disclosure Knowledge Management, Governance.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تحديات واضطرابات معتبرة سواء كان في المجال الاقتصادي والاجتماعي أو حتى في المجال الثقافي والبيئي، ونظرا للأزمات والانهيارات التي تعرضت لها الشركات العملاقة والتي كان سببها الرئيسي تفشي الفساد الأخلاقي، حيث ظهرت حوكمة المنظمات كأحد أهم الآليات الضرورية اللازمة لتحسين العمل في المنظمات من خلال تحقيق الشفافية والعدالة مما يؤدي إلى الحفاظ على

مصالح الأطراف ذات المصلحة، وبالتالي الحوكمة دورا فعال في حماية المنظمة والتأكد من صدقها وتأكيد مصدقتيها سواء في الحاضر امتداد ذلك في المستقبل، ويعتبر الإفصاح أحد أهم أساليب الحوكمة في المنظمة التي تساهم في دقة وصلاحية القوائم المالية.

1- إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتضح إشكالية موضوع البحث، المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الإفصاح الإلكتروني كأداة لتحقيق أحد مبادئ حوكمة المنظمات في ظل إدارة المعرفة؟

2- أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من خلال حداثة موضوع حوكمة المنظمات، كما يستمد أهميته من خلال تسليط الضوء على مدى قدرة الإفصاح على تحقيق المصداقية داخل منظمات الأعمال، من خلال تسليط الضوء على الإفصاح الالكتروني للمعلومات المالية والمحاسبية المعروضة في القوائم المالية والتي تعبر عن المركز المالي الصحيح والصادق للمنظمة.

3- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

- تسليط الضوء على الإطار النظري لكل من الاقتصاد الرقمي وإدارة المعرفة، الحوكمة والإفصاح الالكتروني.

- محاولة توضيح الدور الذي تلعبه الحوكمة في تفعيل دور الإفصاح الالكتروني في إطار إدارة المعرفة.

4- منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بحيثيات هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على الرؤية الوصفية والتحلىلية في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على الإشكالية، عن طريق وصف ظاهرة البحث وتشخيصها بغرض استيعاب الإطار النظري لحوكمة المنظمات، ومساهمته في تحقيق الشفافية والمصداقية من خلال الإشارة إلى أهمية الإفصاح الالكتروني كأحد أهم مبادئ حوكمة المنظمات في ظل اقتصاد المعرفة والذي يضمن لمنظمات الأعمال تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

تعرف المعرفة أساسا على أنها: " عبارة عن مزيج من الخبرات والمعلومات وتتضمن عوامل بشرية مثل الحقائق والمعتقدات والرؤى والمفاهيم والأحكام والتوقعات والمهارات والبراعة.[1] والمعرفة أيضا هي: "يتم ابتداعها أو إعادة بنائها أو تغييرها من أجزاء من المعلومات ذات الصلة وغير ذات الصلة إلى درجة أن المعلومات تتمتع بالنوع الصحيح من الإشارات التي تكون مساعدة على تكوين المعرفة في ذهن المتلقي".[2] وتصنف المعرفة حسب عدة أبعاد منها: حسب طبيعة المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية، وحسب جانب المحتوى كمعرفة لماذا؟ معرفة ماذا؟ معرفة كيف؟ ومعرفة من؟.

أولا- أساسيات حول الاقتصاد الرقمي

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي: تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، فيقصد به" ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما ".[3] وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال (Tic) دورا استراتجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية

والتجارية والمالية، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات Internet بتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري Online بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت. وهناك تعريف أخر للاقتصاد الرقمي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية ، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة .[4] ويقوم الاقتصاد الرقمي على مجموعة من الركائز أهمها البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات والحواسيب Computers (من معدات وبرامج وغيرها....).[5]

2- خصائص الاقتصاد الرقمي: يعمل الاقتصاد الرقمي على نشر "مجتمع المعلومات والمعرفة"، أو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة ، أو المجتمع الشبكي أو المجتمع اللاسلكي ، وهناك عدة تعاريف تخص مجتمع المعلومات والمعرفة فمنها ما يرى بأنه: "إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي والتكاملي ، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطويرها ، يكون مؤهلا أكثر من غيره لسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها ، وعلى كافة الأصعدة - الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية-"[6]. وهناك تعريف أخر لاقتصاد المعرفة بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط.الاقتصادي، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال [7] أما التعريف الذي تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة (جنيف 2003): "هو المجتمع الذي يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها وإست خدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمنتجات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم".[8]

ويساعد انتشار مجتمع المعلومات والمعرفة على تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية E.government ، والبنوك الإلكترونية E.Banking ، والتجارة الإلكترونية E.commerce والإدارة الإلكترونية E.Management ، وكذا الشركة المساهمة الإلكترونيةE.corporation ويحتاج كل ذلك إلى التطوير المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات والمعرفة عن طريق زيادة أعداد الحواسيب الإلكترونية، واستخداماتها في المعاملات والوظائف وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات Internet وتطوير استخدام البرمجيات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والأنشطة التعليمية والتدريبية. ومن أهم خصائصه:[9]

2-1- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات: يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية ، مثل : شبكات الكهرباء ، وشبكات

الهواتف ، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات ، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستكية مثل : بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة.

2-2- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، ويرى بعض الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير بصفة سريعة وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة والمدخلات والعمليات والتشغيل والمخرجات والمنتجات والإستخدمات والتوزيع. وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة في مجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

2-3- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، ويؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

2-4- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات: يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعّال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة ، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتكون هذه المعلومات إما: معلومات إلكترونية وتشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة CD-ROM، معلومات منطوقة تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات، ومعلومات مطبوعة مثل التقارير والفاكسات. كما يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها.

ثانيا- ماهية إدارة المعرفة

1- مفهوم إدارة المعرفة: احتل موضوع إدارة المعرفة في العقدين الأخيرين أهمية بارزة وتحول لقضية حيوية في جميع أنحاء العالم فتزايدت بحكم ذلك الدراسات الفكرية لهذا الموضوع. حيث تعرف إدارة المعرفة بأنها مجموعة من العمليات والأنشطة التي تساعد المؤسسة على توليد المعرفة من حيث اختيارها، تنظيمها، استخدامها، نشرها، وتحويل المعلومات والخبرات التي تمتلكها المؤسسة إلى معرفة وتوظيفها

في أنشطتها الإدارية المختلفة مثل: اتخاذ القرارات، إجراءات العمل والتخطيط الاستراتيجي. وتعرف أيضا بأنها: مجموعة من العمليات التي تتحكم وتخلق وتنشر وتستخدم المعرة وتستخدمها وتنشرها من قبل الممارسين لتزودهم بالخلفية النظرية المعرفية اللازمة لتحسين نوعية القرارات وتنفيذها.[10] كما تعرف بأنها: "عملية يتم بموجبها تجميع واستخدام الخبرات المتراكمة من أي مكان في أنشطة الأعمال، سواء كان في الوثائق أو قواعد البيانات أو في عقول العاملين لإضافة القيمة للشركة من خلال الابتكار والتطبيق وتكامل المعرفة في طرق غير مسبوقة.[11] وبالتالي فإدارة المعرفة تشمل كل ما يتعلق بالرأس المال الفكري بالمنظمة والعمليات والقدرات وطريقة السيطرة على تطوير الموارد والعمليات بكفاءة وفعالية مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

2- مبررات استخدام إدارة المعرفة لدى المؤسسات: تبرز أهم هذه المبررات في النقاط التالية[12]:

- حركية بيئة الأعمال اليوم وما نتج عنها من أسواق عالمية وتقدم تكنولوجي في عمليات الإنتاج والتغير في العلاقات بين معظم الأطراف من مستهلكين ومنافسين ومجهزين ...مما يدعو المؤسسة إلى ضرورة تطوير قدراتها عن طريق تبادل المعرفة مع جميع الأطراف التي تتعامل معها سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية لتحقيق الاستجابة المناسبة في الوقت المناسب.

- العولمة وما عكسته من تأثيرات على البنى المؤسسية والأساليب الإدارية والأطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات، فأصبح الاقتصاد العالمي كينونة متصلة الحلقات من خلال التجارة والاستثمارات والموارد البشرية والأفكار.

- ظهور الرقمية والأعمال الالكترونية نتيجة التقدم التكنولوجي الذي ربط العالم بشبكة اتصالات سهلت عملية الدخول إلى مواقع المنظمات والحصول على المعلومات المسموح بها.

- الإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها أغلب منظمات الأعمال ولتشجيع الممارسات الإدارية الحديثة والهادفة ولو بشكل متفاوت بين الدول.

3- مجالات إدارة المعرفة: تركز إدارة المعرفة على عدد من المجالات منها[13]:

- مسح وتطوير الموارد الفكرية والمعرفية التي تمتلكها المنظمة، وتعزيز هذه الموارد وحمايتها، وتعزيز وتوليد المعرفة والإبداع لدى كل فرد، وتحديد المعرفة والخبرة المطلوبتين لتنفيذ مهام العمل، وتنظيمها وإتاحة مستلزمات المعرفة.

- تغيير وإعادة هيكلة المشروع من أجل استخدام المعرفة بشكل أكثر فاعلية، واغتنام الفرص لاستغلال موجودات المعرفة، والتقليل من فجوات المعرفة واختناقاتها وتعظيم محتوى معرفة القيمة المضافة الخاصة بالمنتجات والخدمات.

- توليد النشاطات والاستراتيجيات المستندة إلى المعرفة المتسلسلة ومراقبتها والسيطرة عليها، والبحوث والتطوير، والتحالفات الإستراتيجية، وغير ذلك.وحماية المعرفة التنافسية التي تمتلكها المنظمة، ومراقبة استخدام المعرفة للتأكد من أنه يتم استخدام أفضل ما تمتلكه المنظمة من المعرفة، ومن أن المعرفة الضمنية غي آخذه بالتلاشي والضمور، وأنه لا يتم إفشاء هذه المعرفة إلى المنافسين، وقياس أداء

موجودات المعرفة الشاملة يتطلب العديد من الوظائف التي يمكن أن يكون بعضها مندمجا مع البعض الآخر، في حين هناك وظائف أخرى يمكن أن تعمل كينونات منفصلة.

4- متطلبات إدارة المعرفة: إن إدارة المعرفة لها متطلبات أساسية بارزة تتمثل في التالي:[14]

4-1- توفير الموارد البشرية المؤهلة: حيث تستلزم إدارة المعرفة توفير موارد بشرية داخل المؤسسات مبدعة وقادرة على توليد المعارف وتبادلها مع الآخرين.

4-2- توفير التكنولوجيا اللازمة: مثل الحواسيب، البرمجيات الخاصة، محركات البحث الالكتروني، تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات، والتي تساعد في تحقيق ضمان أمن كافة المعلومات من قبل كل المستويات الإدارية وتمكينهم من تبادل المعلومات والتواصل لتحقيق أعلى كفاءة ممكنة.

4-3- بناء ثقافة تنظيمية وتشاركيه: حيث أن المؤسسة من خلال خلق ثقافة ايجابية داعمة للمعرفة وتقاسمها، تكون قد وفرت أحد متطلبات نجاح إدارة المعرفة من خلال إطلاق العنان للطاقات البشرية ومساعدتهم على تقاسم المعرفة بالاتصال المفتوح ودعم الإفراد الموهوبين، فدعم جهود وأنشطة العاملين لبناء وتطوير المعارف التي يمكن استخدامها لتحسين صورة المؤسسة وأداء العمل يساهم في نجاح إدارة المعرفة.

4-4- الهيكل التنظيمي: يعد وجوده من المتطلبات الأساسية لنجاح أي عمل، لذلك يجب أن يتصف بالمرونة وتحديد الإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فعالة وكفاءة من أجل كسب قيمة اقتصادية مجدية. ويمكن تلخيص المتطلبات الرئيسية لإدارة المعرفة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): متطلبات إدارة المعرفة

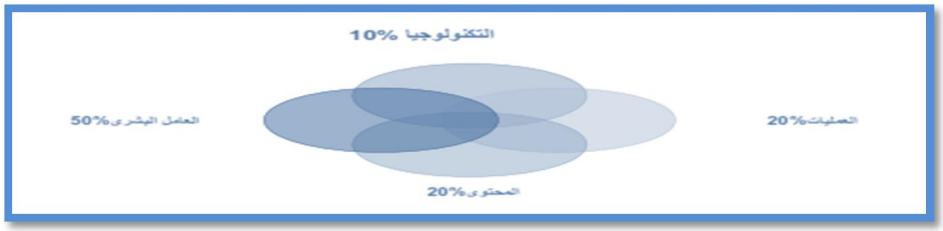

المصدر: عامر إبراهيم قنديلجي، غسان عيسى العمري، عبد الستار العلي، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثالثة ، 2012، ص: 102.

المحور الثاني: حوكمة المنظمات لضمان الشفافية والنزاهة

أولا- ماهية حوكمة المنظمات

تعتبر حوكمة المؤسسات آلية يتم من خلالها تحديد إستراتيجية المؤسسة وأهدافها، ومن ثم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، مع مراعاة التوازن بين مصالح الإدارة من جهة ومصالح الأطراف الأخرى بما فيهم المساهمين من جهة أخرى، فأصبحت "أخلاقيات العمل" تشكل جزءًا رئيسيا من صناعة النمو في الشركات على مستوى العالم وحاجة المجتمعات إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل أكثر رُقِيًا،

وضرورة تحديد علاقاتها بالعاملين والعملاء والشركات والجمهور ويعكس النمو بأهمية أخلاقيات الأعمال تحولاً حاسمًا في الرأي العام بشأن المسئولية الأخلاقية للمؤسسات.

1- مفهوم حوكمة المنظمات: مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح " Corporate Governance" أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح إلى استخدام عدة مصطلحات تعبر هذه الكلمة مثل: الإدارة الرشيدة، الحاكمية، الحوكمة، الحكم الراشد، الصالح أو الجيد، لذا يطلق على مصطلح "Corporate governance" بحوكمة الشركات.[15] وتعرف مؤسسة التمويل الدولية *(IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[16]. كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(OECD) بأنها " مجموعة من العلاقات بين إدارات الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتمثل الإطار الذي يتم وضع أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء"[17]. وقد عرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين *(IASCA) الحوكمة على أنها: "مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول "[18].

2- الخصائص الرئيسية لمصطلح حوكمة المنظمات: يشير المصطلح إلى وجود الخصائص الآتية:[19]

2-1- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

2-2- الشفافية: وهي دعامة مهمة لضمان النزاهة والثقة في إجراءات إدارة الشركة وإدارة أفرادها واتخاذ القرارات فيها، وتؤمن هذه الدعامة توصيل معلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة.

2-3- الاستقلالية: وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح مثل الهيمنة من رئيس قوي للشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تقوم على أساس تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وتعيين مدقق الحسابات الخارجي حيث لا تسمح بأي نفوذ لأحد على قرارات مجلس الإدارة وأعمال الشركة.

2-4- المساءلة: وهي تقضي بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في الشركة والذين ينفذون الأعمال عن نتائج قراراتهم وأعمالهم من خلال تقييم وتقدير هذه الأعمال.

2-5- المسؤولية: أي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة، وهي مرتبطة بدعامة المساءلة من حيث المعاقبة على سوء الإدارة أو القيام بإجراءات غير صحيحة وهي بطبيعة الحال تتدرج ضمن خط تفويض السلطات في كل مؤسسة.

2-6- العدالة: وهي الاحترام والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح، ومن هذه الأطراف مصالح الأقلية.

2-7- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

ثانيا– أهمية حوكمة المنظمات

تعتبر من الأساليب التنظيمية الحديثة التي تضمن استمرارية وتطور رفاهية المؤسسات ولذلك فإن أهمية حوكمتها تكمن في العديد من المنافع وتتمثل في الآتي:

– تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل.[20]

– الحد من خروج رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرتها، وضمان حصول المستثمرين على عائد مجز على استثماراتهم حيث توفر الحوكمة ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم، بالإضافة لتدعيم تنافسية الشركات في الأسواق المالية العالمية. وتساعد على التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة والاستخدام الأمثل لحصيلتها المالية وتجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، مما يؤدي إلى تدعيم واستقرار نشاط الشركات وتجنب حدوث انهيارات وأزمات مالية ومصرفية.[21]

– رفع مستويات الأداء للشركات التي تطبق الحوكمة وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات وأيضا زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.[22]

ثالثا– أهداف حوكمة المنظمات: تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

– تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها.

– تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة، وتحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.

– إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار، وتحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات، وزيادة قدرة الشركات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى، وزيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.[23]

– الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل، ووجود هياكل إدارية متكاملة تضمن تحقيق محاسبة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصالح.[24] ويمكن تلخيص أهدافها في الشكل02

الشكل رقم (02): أهداف حوكمة الشركات

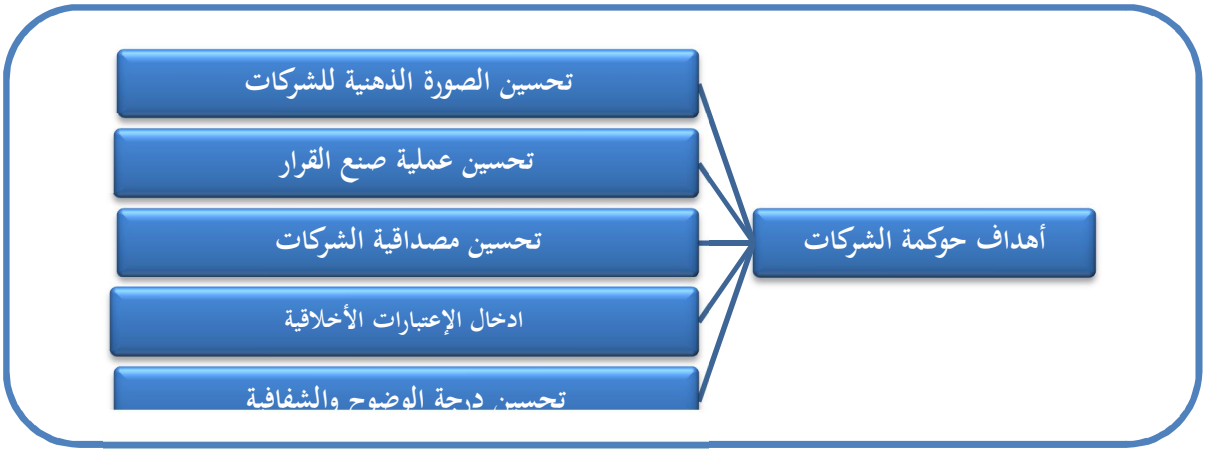

المصدر: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 21.

رابعا- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المنظمات: هذه الأطراف هي:[25]

1- المساهمين: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2- مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3- الإدارة: وهي المسؤولية عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4- أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح داخل الشركة ولكن قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار والبقاء.

خامسا- الأطراف المشرفة على تطبيق حوكمة المنظمات

العمل السليم لنظام الحوكمة داخل المؤسسة يتطلب الإشراف على تطبيق هذا النظام وتقييمه، وذلك من خلال دور ومسؤوليات الأطراف الإشرافية الآتية:

1- لجنة المراجعة: أكدت معظم الدراسات المتعلقة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان للمراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستوى الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية. وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة المراجعة يكون له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية.[26] ولا يوجد تعريف موحد للجان المراجعة حيث تختلف من شركة لأخرى، وقد قام البعض بتعريف لجنة المراجعة أنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة، وتكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين ممن تتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وأيضا إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وأيضا مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة".[27]

2- المراجعة الداخلية: تم تعريفها على أنها: "وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة، ويتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية، وذلك بإمدادهم بالبيانات والمعلومات التحليلية وعمل الدراسات وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي تم مراجعتها". وضمن مفهوم الحوكمة المؤسسية توسع مفهوم المراجعة الداخلية ليتخطى الدور التقليدي المحصور بخدمات الضمان التقليدية ليشمل خدمات الاستشارة والدور الحوكمي الذي يمكن أن تلعبه في العديد من أنواع الاستشارات من خلال فلسفة إضافة القيمة لتحسين عمليات المنظمة، ويعني ذلك يمكنها أن تضيف قيمة من خلال تقديم تقييم لموثوقية البيانات والعمليات، في مجالات تنظيمية محددة ويتضمن هذا المفهوم جميع مجالات المراجعة التقليدية التي تتعلق بمراجعة الالتزام، المراجعة المالية والتشغيلية، إضافة إلى المجالات الجديدة من الضمان التي تتعلق بقضايا إدارة المخاطر والرقابة.[28]

3- المراجعة الخارجية: إن المشكلة الرئيسية في العلاقات التعاقدية هي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة فليس من شك في أن الإدارة لديها خبرة ومعلومات أفضل من حيث الكم والكيف من ما يمتلكه المساهمين، الأمر الذي يدفع بالإدارة إلى العمل على استغلال ما لديها من المعلومات في تنظيم منفعتها على حساب المساهمين، وبالتالي يحدث التعارض بين المصالح. وهنا يبرز دور المراجعة الخارجية كأداة للرقابة على تصرفات الإدارة وتخفيض هذا التعارض، وهو ما تسعى إليه الحوكمة المؤسسية. وتظهر فعالية المراجعة الخارجية في دعم وتطبيق الحوكمة من خلال الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي، فعمله يتركز في مراجعة القوائم المالية وفحص أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال المراجعين الداخليين كجزء من فحص الرقابة الداخلية وإبلاغ إدارة المنشأة بنواحي الضعف أو

القصور في نظام الرقابة الداخلية، ثم إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مما يجعل المعلومات المحاسبية تتمتع بالثقة والمصداقية.[29]

المحور الثالث: الإفصاح الإلكتروني لتحقيق مبادئ الحوكمة في ظل الاقتصاد المعرفي

أولا- ماهية الإفصاح

تمثل القوائم المالية المنتج النهائي للمحاسبة وأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية واللازمة حول المركز المالي للمؤسسة لهذا سيتم الإشارة إليها قبل التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالإفصاح المحاسبي.

تعتبر القوائم المالية على أنها:" الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.[30] ويعرف الإفصاح على أنه:" حقائق أو معلومات ترد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية ملحقة بها، والتي تبين بشكل واضح وجلي الموقف المالي للوحدة الاقتصادية".[31] كما يعرف أيضا بأنه :"تقديم التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء المستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية للمساعدة على اتخاذ القرارات".[32]

ثانيا- أنواع الإفصاح

أن حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تعتمد على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب مما أدى إلى ظهور ثلاث أنواع للإفصاح وهي:[33]

1- الإفصاح الكامل: أي أن يكون شاملا ومناسبا إذ يتطلب الإفصاح الكامل تصميم وإعداد القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدمي تلك التقارير. مع الإعتراف مسبقا أن كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية(دخل، مركز مالي، تدفقات نقدية، تغيرات حقوق المساهمين) يبقى صعب.

2- الإفصاح العادل: يرتبط هذا المستوى بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات ويكون الإفصاح عادلا عند معاملة كافة فئات مستخدمي البيانات المالية الخارجية بصورة متماثلة ومتساوية، مما يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت.

3- الإفصاح الكافي: يشتمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشر في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

ثالثا- العوامل المؤثرة في الإفصاح

هناك عدة عوامل تؤثر على درجة الإفصاح ويمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي يعد فيه التقارير المالية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيرا عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:[34]

1- عوامل بيئية: تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لعدة أسباب منها اقتصادية وسياسية واجتماعية وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيد إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية. وأثرها على المشروع بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

2- عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدة صفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها، بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة. وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلا أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست أداة تتوقف منفعتها على الاستفادة منها.

3- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: تتمثل هذه العوامل في:

3-1- حجم المشروع: يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وتوقيت مناسب وملائم للمستفدين منها تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير والقوائم المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين من وجود علاقة مباشرة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات كبيرة الحجم إذا ماقورنت بمشروعات صغيرة الحجم.

3-2- عدد المساهمين: تبين وجود علاقة موجبة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى مزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو ماينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

3-3- المراجع الخارجي: وهو الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال مايلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

هذا وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح أهمها صافي الربح ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال المؤسسة المساهمة.

رابعا- الممارسات الخاطئة للإفصاح

إن تقديم الشركات ولجوئها إلى تقديم معلومات مضللة، ولانعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية وكذا التقديرات والخطط المستقبلية يمكن أن يكون بإتباع أحد الأساليب الآتية:

1- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة: تتطلب القوانين والقواعد أن تقدم الشركة تقريرا تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

2- عدم كفاية الإفصاح عن المعلومات مع أطراف ذوي العلاقة: تتطلب معايير المحاسبة وكذلك القواعد والقوانين والقواعد المنظمة للشركات، أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلا عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وبكل مساهم مستفيد يملك 5 فأكثر من الأسهم العادية لرأس مال الشركة، وعدم كفاية الإفصاح عن تلك المعلومات قد يكون مؤشر على وجود

ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات وفي بعض الحالات يقوم المسوؤلين بالشركات بتنفيذ معاملات تقييم غير عادلة (مغالى فيها) .

3- التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم: تقوم الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبة لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة(صافي الربح) مثل: صافي الربح قبل المصروفات غير العادية وصافي الربح قبل خصم المصروفات الإهتلاك(الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة) وقد يترتب على ذلك التباس نظرا لأن الفرق بين قيمة الربح المعلنة عنها بهذه المسميات وصافي الربح طبقا لقائمة الدخل قد يكون جوهريا.

خامسا- ماهية الإفصاح الإلكتروني

1- مفهوم الإفصاح الإلكتروني: قبل وضع تعريف محدد للإفصاح الإلكتروني، ينبغي التفريق بين هذا المصطلح ومصطلح المحاسبة الإلكترونية.

فالمحاسبة الالكترونية يقصد بها استخدام الكمبيوتر والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي التي تبدأ بإدخال بيانات القيود إلى تلك البرامج بوصفها مدخلات لها، لتقوم تلك البرامج بعملية تشغيل هذه البيانات لإنتاج مكونات النظام المحاسبي الأخرى كحسابات الأستاذ الفرعية والرئيسية وميزان المراجعة وانتهاء بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية والتقارير الداخلية المختلفة.[35] أما الإفصاح الإلكتروني:" هو عملية استخدام الكومبيوتر وشبكة المعلومات الدولية لنشر مخرجات النظام المحاسبي على شبكة الانترنيت، أي عرض المعلومات فقط وليس معالجتها."[36] كما يعرف الإفصاح الإلكتروني على أنه: " هو نشر كل مايتعلق والإفصاح للقوائم المالية وإيضاحاتها المرفقة بها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين العامين."[37]

من خلال ماسبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على أنه:" أسلوبا لعرض كافة المعلومات الجوهرية الخاصة بنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية في صلب القوائم المالية أو خارجها (هوامش وملاحظات)، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات ذات المصالح في الشركات وذلك من خلال إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة كالكومبيوتر وشبكة الانترنيت". وبذلك فإن النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الشركات إلى الجهات ذات العلاقة.

ويتم الإفصاح المحاسبي للتقارير والقوائم المالية على شبكة الانترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها: استخدام الجداول الإلكترونية باستخدام برنامج Excel، وبرنامج العرض الحركي Power point program، العرض عن طريق الفيديو...الخ.[38]

2- مميزات الإفصاح الإلكتروني ومشاكله

2-1- مميزات الإفصاح الإلكتروني: يمكن حصر هذه المميزات في العناصر الآتية: [39]

– خفض التكاليف واختصار الوقت اللازم لنشر وتوزيع المعلومات: يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تخفيض التكاليف على الشركات حيث تتجنب الشركة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة إتباعها الإفصاح التقليدي، فضلا عن اختصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات وسهولة الوصول إليها من قبل المستخدمين. وهذا يصعب تحقيقه في الإفصاح التقليدي.

– توزيع المعلومات إلى عدد غير محدود من المستخدمين بنفس الشكل والمحتوى والوقت: يمثل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أداة جيدة لنشر وتوزيع القوائم المالية الخاصة بنتائج أعمال الشركات، فهو موجه لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين، الأمر الذي يحقق للشركة الانتشار مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين ليس على المستوى الحلي فحسب بل أيضا على المستوى الدولي. وهذا مالا يتم تحقيقه بسهولة في الإفصاح التقليدي.

– إمكانية تحديث المعلومات بصورة دورية: يمكن أن يعمل الإفصاح الإلكتروني على تحديث ما تم الإفصاح عنه من حيث كمية ونوعية المعلومات أولا بأول، والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين والعمل على تحديثها بصورة دورية. وهذا مالا يتم تحقيقه بسهولة في الإفصاح التقليدي.

– إمكانية توصيل المعلومات بسرعة كبيرة جدا وبأقل جهد ممكن: إمكانية توصيل المعلومات بسرعة وجهد أقل إذ تسمح متصفحات الإنترنيت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا لمتخذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها وفق الإفصاح التقليدي وقتا وجهدا أكبر ونتائج أقل دقة.

– إمكانية إجراء تكامل ومقارنة للتقارير المالية لعدد من السنوات: يسهل الإفصاح الالكتروني للمستخدمين إجراء تكامل وربط ومقارنة بين التقارير المالية للشركة لعدد من السنوات من جهة، وإمكانية إجراء ربط ومقارنة بين التقارير المالية لنفس الشركة مع الشركات الأخرى، وهذا يصعب تحقيقه إلى حد ما في ظل الإفصاح التقليدي.

– إمكانية تكامل وربط التقارير المالية لعدد من الأقسام: يوفر الإلكتروني إجراء تكامل وربط بين التقارير المالية لعدة أقسام لوجود علاقات مشتركة وذات صلة بين تقاريرها. وهذا مالا يتم تحقيقه بسهولة في الإفصاح التقليدي.

– تحميل التقارير المالية لعدد من السنوات وعدد من الشركات في الحواسيب الشخصية: يساعد الإفصاح الإلكتروني المستخدمين على تحميل المعلومات الخاصة بالتقارير المالية لعدد من السنوات وعدد من الشركات في حواسيبهم الشخصية لأجراء التحليلات الخاصة بهم.

– يفتح باب الحوار وتبادل المعلومات بين الشركات والمستخدمين: يحقق الإفصاح الالكتروني حوارا معلوماتيا دائما ومستمرا مشتركا بين المستخدمين والشركات، الأمر الذي يحقق توفير معلومات معدة خصيصا لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات وهذا مالا يمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي.

2-2- مشاكل الإفصاح الإلكتروني: على الرغم من المزايا والفوائد الكثيرة التي يقدمها الإفصاح الإلكتروني مقارنة بالإفصاح الإلكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل التي قد تؤثر على فاعلية هذا الإفصاح، ويمكن تصنيف هذه المشاكل إلى نوعين:[40]

أ- مشاكل ترجع إلى الخصائص التكنولوجية: ويمكن إيجازها في العناصر الآتية:

- التلاعب في القوائم المالية من خلال قيام بعض الأطراف باختراق موقع الشركة محل التدقيق سواء من داخلها أو من خارجها وإجراء بعض التعديلات على معلومات القوائم المالية.
- قيام بعض الشركات بإعداد تقرير مراقب الحسابات وهميا متضمنا توقيعا مزيفا لمراقب الحسابات أو لشركة تدقيق وهمية، والتلاعب في تقرير مدقق الحسابات المرفق مع القوائم المالية المنشورة إلكترونيا.
- إمكانية إجراءات مسح ضوئي(Scanning) لتغير بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية أو لتوقيع مراقب الحسابات وتقرير المرفق بالقوائم المالية لشركة ما.

ب- مشاكل ترجع إلى اختلاف ممارسات الإفصاح الإلكتروني: يمكن إيجازها في العناصر التالية:

- الاستخدام غير الملائم للمصطلحات المعبرة عن التقرير المالي، والخروج عن قواعد الافصاح العادل: تطلب قواعد الافصاح العادل أنيتم نشر القوائم المالية الأساسية كوحدة واحدة. إلا أن بعض الشركات قد اتتعمد الخروج عن قواعد الافصاح العادل من خلال حذف بعض من القوائم المالية الأساسية أو الايضاحات المتممة لها.
- عرض معلومات اختيارية قد تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فقد أدركت العديد من الشركات أهمية الاستفادة من شبكة الانترنيت بوصفها لنشر المعلومات الكترونيا، لذلك لم تعد تقتصر على المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية وإنما بدأت توفر معلومات إضافية غير مالية كانت تعد أساسا لخدمة المحللين الماليين مما جعلها متاحة لعدد كبير من المستخدمين، إن هذا الإتجاه المتزايد نحو توفير المعلومات بكم هائل قد يؤدي إلى الخروج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

سادسا- تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

يعتبر الإفصاح أداة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي، ويعتبر من القضايا الهامة التي شغلت الاهتمام المحاسبين وغير المحاسبين لما له من أثر على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال، حيث أصبح الجميع اليوم بالمزيد من الإفصاح والشفافية بهدف ضمان الصدق في مختلف المعلومات والبيانات.

فنظام الحوكمة يتضمن ضرورة الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات بصورة تعكس حقيقة الأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية، والرقابة على الشركة، لذلك يجب إعداد البيانات المحاسبية والإفصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبية والمراجعة الدولية، إذ تعد البيانات المالية وسيلة الاتصال الرئيسية بين معدي هذه البيانات ومستخدميها، لذلك على الشركة أن تضع إجراءات عمل خطية وفق لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات

ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية. وذلك من أجل توفير المعلومات الإفصاحية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة ووفقا الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.[41]

سابعا- الحوكمة المؤسسية كمنظومة متكاملة لتحقيق النزاهة والشفافية من خلال تطبيق الإفصاح

تعبر الحوكمة عن النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى، والنظر إلى الحوكمة كنظام سوف يسهل تحليل مركبات هذا النظام ومدى ترابطها من أجل تحقيق الأهداف والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية. حيث يقسم نظام الحوكمة إلى[42] مدخلات ونظام تشغيل ومن ثم مخرجات، أما التغذية العكسية فتحدث بعد تفاعل مخرجات الحوكمة مع البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة مما يستلزم تعديل المدخلات من جديد.

1- مدخلات النظام: حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من مطالب، سواء كانت متطلبات قانونية أو تشريعية أو إدارية أو اقتصادية.

2- نظام تشغيل الحوكمة: ويقصد به الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركات أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير أحكامها والارتقاء بفاعليتها.

3- مخرجات نظام الحوكمة: الحوكمة ليست هدف في حد ذاته لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع، فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية سواء للشركات أو المؤسسات، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية، حيث تساهم الحوكمة في تحسين الجوانب الآتية: حماية حقوق المساهمين؛ حماية حقوق أصحاب المصالح؛ تحقيق الإفصاح والشفافية؛ تأكيد المعاملة المتساوية والعدالة؛ تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة. والشكل يوضح مكونات النظام.

الشكل رقم (03): نظام الحوكمة المؤسسية

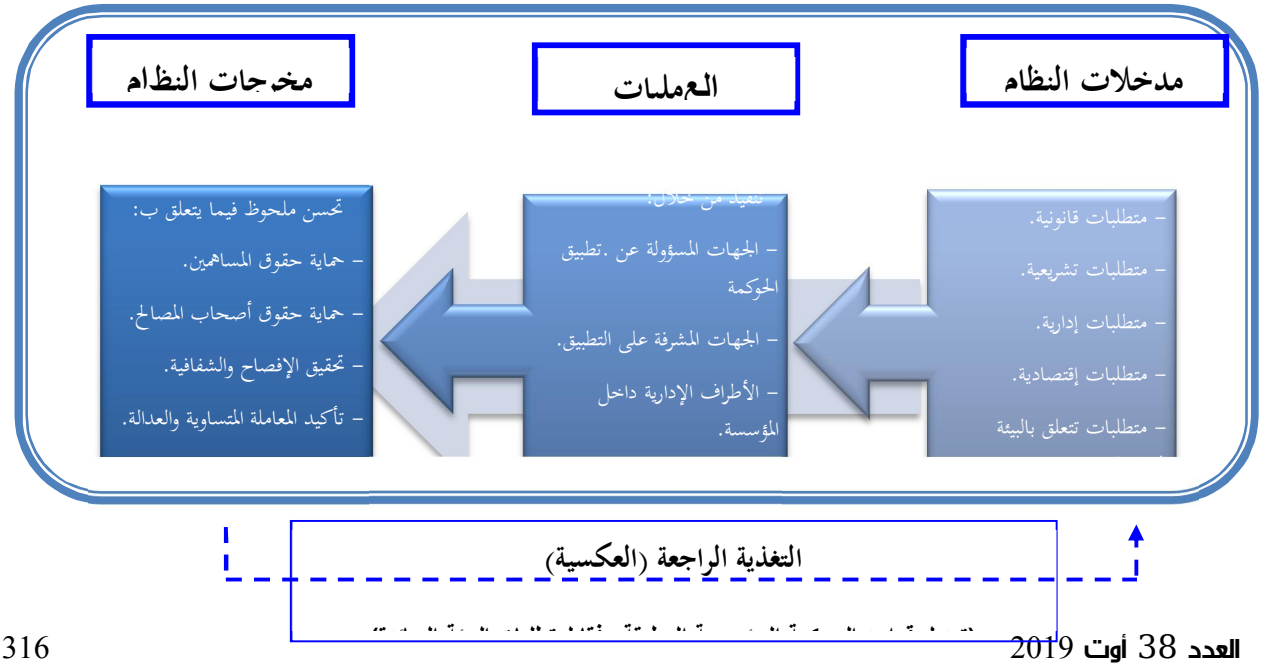

المصدر: أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص:173.

ثامنا- مجالات حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح والشفافية

لابد من تحديد مجالات حوكمة الشركات في التحسين من الإفصاح والشفافية، من خلال:

1- مجالات تحقيق الإفصاح وزيادة الثقة: خاصة في البيانات والمعلومات التي يتم نشرها عن الشركات، وما تتضمنه تقارير مراقبي الحسابات والإيضاحات المتممة لها. ومن ثم تحسين فاعلية وقدرة النظام المحاسبي في الشركات على إيضاح مايحدث ويتمم فيها. والتعبير الحقيقي عن الموجودات بما يساعد على زيادة عنصر الثقة في الشركات وإكسابها مصداقية، والمحاسبة لها أهميتها القصوى في مجال الحوكمة وهي إظهار الحقيقة الواضحة دون تغيير فيها.

2- مجال تحسين الشفافية وتحقيق الوضوح: تستخدم الحوكمة كأداة تنوير واستنارة، وإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة القائمة في الشركات وبالتالي لا يوجد أي ما من شأنه أن يقلل من القدرة على الرؤية الشاملة لما يحدث في الشركات، أي أن الحوكمة تحد من عدم الوضوح واللبس وكلما كانت الحوكمة قوية كلما كانت فاعلة وكلما كانت تحسن من درجة الشفافية ومن درجة الوضوح، وهي متطلبات أساسية وضرورية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية، وزيادة تراكمها ومكوناتها وعليه يساعد الإفصاح الالكتروني في التالي:[43]

- يساهم بدرجة كبيرة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية، ويساهم في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.

- يقدم الإفصاح الإلكتروني وسائل جيدة لتوفير المعلومات الملائمة والموثوقة عن نتائج أعمال الشركات للمستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة، وتوفير كافة المعلومات بصورة خالية من الغموض والتضليل لجميع المستثمرين وبتكلفة أقل.

- يساهم الإفصاح الإلكتروني في توسيع قاعدة المستثمرين وتقليل الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق من خلال توفير المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب. ويساعد في تحسين جودة أساليب عرض القوائم المالية للشركات من خلال إمكانية استخدام الرسوم و النماذج المختلفة لعرض المعلومات المالية المنشورة والإيضاحات المكملة لها. ويعتبر الإفصاح الإلكتروني أداة جيدة للاتصال المباشر بعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين في الوقت ذاته في مختلف أنحاء العالم.

- يعد الإفصاح الإلكتروني وسيلة ممتازة لفتح باب الحوار مع المستخدمين كافة وتبادل المعلومات بينهم وبين الشركات، الأمر الذي يوفر لهم المعلومات اللازمة لتلبية احتياجاتهم المختلفة. ويساعد الإفصاح الإلكتروني على تحميل المعلومات الخاصة بالتقارير المالية لعدد من السنوات وعدد من الشركات في حاسباتهم الشخصية لإجراء المقارنة والتحليلات الخاصة بهم.

الخاتمة:

لقد أصبح تطبيق الإفصاح كأحد أهم مبادئ الحوكمة يساعد منظمات الأعمال على تحقيق الشفافية في البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية مما يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري في المنظمات.

أولا– نتائج الدراسة: يمكن إدراج العديد من النتائج من خلال الدراسة ونوجز أهمها في ما يلي:

– تعد إدارة المعرفة من المفاهيم الإدارية الحديثة والتي تلقت اهتماما متزايدا من قبل المهتمين، إذ تسعى العديد من المؤسسات إلى تحويل أعمالها إلى أعمال ونشاطات قائمة على المعرفة حتى أصبحت تشكل ثروة حقيقية لكل الأفراد والجماعات والمؤسسات، فهي الأداة الحيوية الفاعلة التي من خلالها تتمكن المؤسسات من القيام بمهامها ومباشرة أنشطتها، من أجل تحقيق أهدافها بكفاءة.

– تمثل حوكمة المنظمات النظام الذي من خلاله توجيه أعمال المنظمات ومراقبته وتحقيق المعايير الأزمة للمسؤولية والنزاهة. وتطبيق حوكمة المنظمات إرساء وتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية، ويعد الإفصاح المحاسبي والمالي من أهم المبادئ الأساسية للحوكمة في منظمات الأعمال، وهناك ارتباط وثيق بين بين حوكمة المنظمات ومصداقية المعلومات المحاسبية والمالية.

– يعد الإفصاح الالكتروني من الأساليب الحديثة التي تسهل عملية توفير المعلومات المحاسبية والمالية للمنظمة من خلال عرض القوائم المالية إلكترونيا.

ثانيا– توصيات الدراسة: من خلال ماسبق يمكن إدراج بعض التوصيات أهمها:

– على منظمات الأعمال التوجه الدائم نحو المعرفة المتجددة للمورد البشري في تخصصاتهم المختلفة، ومن ثم خلال التهيئة الأفضل للعاملين للتعامل مع التغيرات المحيطة بها، فمن الضروري على منظمات الأعمال التعامل مع إدارة المعرفة على أنها مورد رئيسي واستراتيجي من بين الموارد المختلفة التي تمتلكها المنظمة والحفاظ عليه وتطويره بشكل مستمر والتأكيد على أهميته ودوره في نجاح المنظمات وتحقيقها لأهدافها خاصة في ظل ثورة المعلومات وانفتاح العالم بالمعرفة.

– يجب على منظمات الأعمال ميزانيات خاصة تعمل على تطوير أساليب إدارة المعرفة الحديثة التي ترتكز على تحسين أداء الأداء بالشكل الذي يضمن لها تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

– ضرورة ترسيخ ثقافة الحوكمة في منظمات الأعمال من خلال وضع نظام رقابة فعال يضمن تحقيق الأهداف وحقوق الأطراف أصحاب المصلحة. مع العمل على تعزيز الإفصاح والشفافية فالقوائم المالية لتحسين كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في المنظمة.

– ضرورة تبني أساليب الإفصاح الإلكتروني في عرض القوائم المالية وتسهيل استخدامها من قبل الأطراف ذات المصلحة ضمن منظمات الأعمال، يعد الإفصاح الإلكتروني أداة جيدة في بقاء المعلومات المنشورة لفترات طويلة على المواقع الإلكترونية للشركات أو سوق الأوراق المالية مما يساهم في تخفيض أثر الشائعات المتداولة وحماية المؤسسات في السوق.

الهوامش

[1]- عبد الرحمن الجاموس، إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص: 30.

[2]- مديحة بخوش، الذكاء الإقتصادي وإدارة المعرفة: أوجه العلاقة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، مارس 2016، ص: 173.

[3]- فريد النجار ، الاقتصاد الرقمي، الدار الجامعية ، مصر، الطبعة الأولى ،2007، ص: 25.

4- حسن مظفر الرزو ، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت ، مركز البحوث ، الرياض ، 2006 ، ص: 13.

5 - إبراهيم بختي ، تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي ، المؤتمر العلمي الدولي الأول ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2002، ص:3.

[6]- هاشم الشمري ،ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار الصفاء ، للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص:14.

7- هدى زوير مخلف، الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية (إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009 ، ص: 20 .

8- إبراهيم بختي ، مطبوعة مقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010-2011 ، ص: 13.

9 - فضيلة بوطورة وآخرون، العلاقة التفاعلية بين ادارة المعرفة وعمليات اعادة الهندسة كمدخل لتطوير ادارة الموارد البشرية داخل منظمات الأعمال- مع الاشارة لبعض التجارب الدولية الناجحة، مداخلة علمية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "أهمية تنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد الرقمي"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 – الجزائر، يومي 09 و10 أفريل 2018.

[10]- جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 33.

[11]- حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية، دار إثراء، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 16.

[12]- علاء فرحات طالب وأميرة الخبابي، إدارة المعرفة (إدارة معرفة الزبون)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 39.

[13]- عامر إبراهيم قنديلجي، غسان عيسى العمري، عبد الستار العلي، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثالثة ، 2012، ص: 102.

[14]- حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص: 112-115.

[15]- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، حيدر الدليمي، تطبيقات الحوكمة في البنوك وفق مقررات بازل 3 حالة بنك الجزائر، مداخلة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي السنوي الأول حول الإدارة في العراق(بين الواقع والمستقبل)، المنعقد أيام 2-4 مايو 2017، جامعة كوية، أربيل- حكومة إقليم كردستان، جمهورية العراق.

* مؤسسة التمويل الدولية (IFC) "Internationa finnceCorporation": هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة مطلقة على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، أنشئت عام 1996 مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم 184 عضوا.

[16] – International Finance Corporate IFC, Corporate Governance: Why Corporate Governance?, 2005, p 01.:

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) " Organisation for Economic Co- Operation and Developement" : هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من الدول المتقدمة التي تقبل مبتدئ الديمفراطية ..... واقتصاد السوق الحر، أنشئت سنة 1948عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ..... (آنفا) (OEED) وفي سنة 1960 تم إصلاحها لتكون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

[17] – Alain Jounot et Christuine Lattment, Developpement Durable vers Nouvelle Gouvernance des Entreprise, Afnor , France, 2003, p 75.:

* المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)"The International Arab Society of Certified Accountants": هيئة مهنية محاسبية غير ربحية، تأسس سنة 1984 في لندن وسجل رسميا في عمان سنة 1994.

[18] – عمر الشريف، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20 و21 أكتوبر 2009، ص: 03.

[19] – نعيم خوري، مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي في الشركات، مجلة البنوك في الأردن، العدد 09، المجلد 21، الأردن، 2002، ص ص: 33-38.

[20] – حسين بن الطاهر، محمد بولاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 6 و7 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

[21] – فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد 25، 2009، ص: 128.

[22] – محمد مصطفى سليمان،دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 32.

[23] – محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص:21.

[24] – فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص: 128

[25] – أعمال المؤتمرات ، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009، ص ص: 6-7.

[26] – محمد أحمد خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الخامسة والعشرون، العدد الأول، جامعة الزقازيق، بنها، مصر، 2005، ص: 143.

[27] – محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 143.

[28] – آمال محمد عوض، قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الدراسات المالية التجارية، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ديسمبر 2003، ص: 83.

[29] – محمد أحمد خليل، مرجع سابق، ص: 143.

[30]– نضال محمد الرمحي، طارق عبد الخارق نصار، زياد عبد الحليم الذيبة، مبادئ المحاسبة المالية، دار الميسرة ، الأردن 2013، ص: 68.

[31]– طلال الحجاوي، سالم الرويعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاساته، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص: 13.

[32]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2011،ص : 28.

[33]– محمد سمير الصبان، كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة(القياس والإفصاح وفقا لمعاييرالمحاسبة المالية)، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2012، ص: 235.

[34]– محمد مطر، تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، مجلد دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد الثالث، 1993، ص: 116.

[35]– إسماعيل محمود عبد الرحمان، الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية، الطبعة الأولى،مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر،2014، ص: 19.

[36]– زرزار العياشي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة أم البواقي يومي 07-08 ديسمبر 2010، ص:15.

[37]– جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص: 08.

[38]– عبد الوهاب إبراهيم طه، تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان ، الأردن، يومي 15-16 مارس، 2005، ص: 14.

[39]– محمود بكر إبراهيم، نضال عزيز، دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد5،العدد11، 2010، ص ص:6-7.

[40]– عصيمي أحمد زكرياء، نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص: 47.

[41]– أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص : 25.

[42] أشرف ميخائيل حنا، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 173.

[43]– ريباز محمد حسين محمد، الإفصاح الإلكتروني ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات، ، المجلد 1، العدد 37،جامعة تكريت، 2017، ص: 304.